٣٠٤ منها بلا عمل خلال الأزمة

«الشؤون الاجتماعية» أشهرت ٥٨٧ جمعية خلال الأزمة منها ١٥ العام الحالي

➤ لأول مرة جمعيات خاصة بإنقاذ الحيوانات ➤ ٢٠ جمعية تعمل في الغوطة

| محمد منار حميجو

كشفت إحصائيات رسمية صادرة عن وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل أن عدد الجمعيات التي تم ترخيصها خلال الأزمة بلغت ٥٨٧ معظمها متعلق بالعمل الخيري والإغاثي.
وأكدت الإحصائيات التي حصلت الـ«الوطن» على نسخة منها أن عدد الجمعيات التي تم ترخيصها في العام الحالي بلغت ١٥ جمعية منها جمعيات خاصة بإنقاذ الحيوانات وتربية الطيور تعتبر الأولى من نوعها.
وأوضحت الإحصائيات أن هناك عدداً لا بأس به من الجمعيات المتعلقة بالأعمال الفكرية والنفسية إلى جانب العمل الإغاثي الذي طغى بشكل واضح على طبيعة عمل الجمعيات نتيجة الأزمة التي تمر بها البلاد.

وأعلنت الإحصائيات أن عدد الجمعيات التي توقفت خلال الأزمة بلغ ٣٠٤ جمعيات من دون أن تذكر أسباب توقفها.
وأكدت مصادر في الوزارة أن توقف بعض الجمعيات يعود أحياناً إلى خلافات بين مجلس الإدارة ما يؤدي إلى توقفها أو يتوقف نشاط الجمعيات في المنطقة الموجودة فيها، معتبرة أن الأزمة لعبت دوراً في توقف العديد من الجمعيات.
وأوضحت المصادر أن عمل الجمعيات صعب ويحتاج إلى الكثير من الدقة لا سيما فيما يتعلق بموضوع شروط الإشهار ومتابعة عملها بعد أن تصبح مشهرة، مشيرة إلى أن هناك آلية دقيقة تتبعها الوزارة لإشهار أي جمعية تتقدم بطلب لذلك.
وفي الغضون أكدت المصادر أنه تم وضع آلية للتعاون مع جمعيات الأمم المتحدة وذلك لتحقيق أوسع مشاركة للجمعيات في تنفيذ مشروعات بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة إضافة إلى تحقيق المرونة والسرعة والإجراءات المبسطة في دراسة مشروعات التعاون المقدم وتوفير إطار أكثر وضوحاً وتنظيمياً لدراسة طلبات ومعالجتها يلبي الاحتياجات في القطاعات.
وأعلنت المصادر وجود نحو ٢٠ جمعية متطوعة تعمل في الغوطة الشرقية بمختلف المجالات سواء كانت الطبية والإغاثية والنفسية وغيرها من الخدمات التي يحتاج إليها الأهالي في مراكز الإيواء.
وأشارت المصادر إلى أن هناك مركزاً نفسياً في مراكز الإيواء لمعالجة الأشخاص الذين يحتاجون إلى ذلك، مؤكدة أن هناك جمعية مختصة في هذا المجال إضافة إلى دور الوزارة.
وأكدت المصادر أن العديد من الجمعيات في المنطقة تقدم إعانات إغاثية يتم تجميعها في ثلاثة مراكز قبل نقلها لمراكز الإيواء كاشفة أنه تم إعداد بيانات لذلك نهاية الأسبوع الماضي من دون أن تذكر أرقاماً عن ذلك.
واعتبرت المصادر أن عمل الجمعيات مهم جداً ولا سيما فيما يتعلق بالعمل الإغاثي الذي هو أكثر نشاط تمارسه في ظل الأزمة التي تمر بها البلاد ومن ثم فإن الوزارة تسهل عملها ولا سيما أن هناك جمعيات تنشط في مناطق تحتاج إلى مساعدتها ووجودها.

٧٥ حالة تلاعب بإيصالات السكن المؤقت و١٢ حالة تزوير في السكن الجامعي في دمشق

واصل لـ «الوطن»: نصف مليار لأعمال الصيانة والتأهيل

| فادي بك الشريف

كشف مدير مدينة الشهيد باسل الأسد الجامعية بدمشق أحمد واصل لـ"الوطن» عن ضبط ٧٥ حالة تلاعب خلال العام الدراسي في تواريخ وإيصالات السكن المؤقت والاستضافة في السكن الجامعي، مؤكداً ضبط ١٢ حالة تزوير في الإيصالات الرسمية والأختام، مؤكداً تحويل المخالفين في تزوير الايصالات إلى لجنة الانضباط بجامعة دمشق، مع فرض العقوبات اللازمة وإنذار الطلاب الذي قاموا بالتلاعب في تواريخ إيصالات السكن الجامعي ليصار إلى حرمانهم من السكن إن تكرر الأمر.
ولفت واصل إلى وجود إجراءات جديدة تنعكس إيجابا على وضع السكن الجامعي، منوها بالعمل على رصد الطلاب القاطنين في السكن، مشيرا إلى أن الكليات وافت إدارة السكن بوضع الطلاب، وبناء عليه تم فصل كل طالب لا يستحق السكن، مضيفاً إن عدد الطلاب الذي تم فصلهم تجاوز ٢٥٠ طالباً وطالبة، منهم من رقن قيده ومنهم من نقل لجامعة أخرى، إضافة إلى وجود ١٠٠ حالة من الطلاب المستنفذين ممن لم يسجلوا في دورة المرسوم، كما تم فصل الطلاب ممن تمت مخالفتهم من لجنة الانضباط في جامعة دمشق وفصلهم لدورتين أو فصل نهائي نتيجة الغش والتلاعب الامتحاني باستخدام البلوتوث، علماً أن ٩٥ بالمئة من الكليات وافت إدارة السكن بوضع الطلاب.
وأشار مدير المدينة إلى الإجراءات الصادرة علن صعيد ضبط الدخول إلى السكن والزيارات والاستضافات ضمن تجمع المزة، كما تم ضبط تجمع سكن الدراسات العليا أيضاً، منوهاً بأن أي طالب غير نظامي تتم تسوية وضعه، الأمر الذي انعكس إيجاباً على الوضع الحركي ضمن المدينة الجامعية، وتلافي أي حالة خلل عند الدخول والخروج، ناهيك عن توسيع الكوات والنوافذ، مضيفاً: في العام الدراسي القادم لن تكلف الطالب إلا ورقة تسجيل.
ولفت واصل إلى أن عدد الطلاب المقيمين في المرحلة الجامعية الأولى يقدر بـ٢٢ ألف و٢٠٠ طالب، ويقدر عدد طلاب الدراسات العليا ماعدا الطبيات ١٠٥٧ طالباً وطالبة، ناهيك عن حالات الاستضافة المؤقتة التي تصل إلى ١٥٠٠ حالة، ذاكرا وجود ٢٤ وحدة سكنية، مشيرا إلى بدء التسجيل على الكليات الطبية في السكن الجامعي في الوحدة ١٩، أما طلاب الدراسات العليا فتم إسكانهم في الشواغر المتوفرة.
ونوه واصل بوجود خطة لتخصيص طوابق خاصة لطلاب الدراسات العليا مستقلين عن غيرهم ، مؤكدا وجود غرف لذوي الشهداء، علما أن المدينة تضم ٢١٥ طالباً وطالبة من أبناء وذوي الشهداء العسكريين والمدنيين يقدم لهم جميع المستلزمات.
وأشار مدير السكن الجامعي إلى رصد نصف مليار ليرة سورية ضمن خطة ٢٠١٨ وذلك لأعمال تأهيل المدينة وأعمال الصيانة، بما في ذلك صيانة الوحدات ١٢ و١٣ و١٥ و ١٨ و١٩ إضافة إلى استكمال صيانة الوحدة الأولى، مع إجراء أعمال صيانة للوحدة الرابعة، واستكمال مشروع الطاقة الشمسية في السكن، علماً أنهم تم تطبيق الطاقة الشمسية في ٤ وحدات سكنية ما أدى إلى توفير الطاقة والوقود، ناهيك عن وجود خطة لتحسين الموقع العام والأرصفة وتحسينها، إضافة إلى الاهتمام بالنواحي الخدمية وأعمال النظافة.

أسعار الأدوية المستوردة عشرات أضعاف المحلية

عبود لـ«الوطن»: الدواء الصيني والهندي يعادل الدواء الأوروبي ولا علاقة للسعر بالفاعلية!

| عبد المنعم مسعود

برر معاون وزير الصحة لشؤون الدواء حبيب عبود رفع وزارة الصحة لأسعار الدواء بشكل متواتر منذ بداية العام الحالي، معيداً ما جرى إلى التسوية السعرية للأدوية الخاسرة والمفقودة من الأسواق، بهدف تحقق العدالة السعرية بين المستحضرات بما يضمن توافر هذه الأدوية وكيلا تبقى مفقودة بسبب انقطاع إنتاجها من المعامل الخاصة.
وأكد عبود أن أسعار الأدوية المستوردة تتجاوز عشرات أضعاف الأدوية المنتجة محلياً لذلك تم العمل على إعادة النظر بأسعار الأدوية الخاسرة والمقطوعة لتعود إلى التوافر، لافتاً إلى أنه مثلما يوجد رفع لأسعار بعض الأدوية يوجد أيضاً تخفيض لأسعار أدوية أخرى.
وبيّن عبود أن التعديل يتم استناداً إلى كتاب مجلس الوزراء يوجب التسعير وفقا لسعر الدولار للمستحضرات ذلك أن أسس التسعير لا تتغير، لافتاً إلى أن أسعار بعض الأدوية في السوق استمرت على نفس سعرها قبل الأزمة ما أدى إلى انقطاعها في الأسواق وبالتالي فإن التسوية السعرية ستعيد هذه الأصناف الدوائية إلى السوق، موضحاً أنه من غير الممكن إعادة إنتاج هذه الأصناف بنفس الأسعار السابقة، لذلك فإن العدالة تكون بتطبيق الأسعار على السعر الحالي.
ووضح عبود أن الأدوية الاستيرادية يتم تسعير كل وجبة منها من فارمكس عبر لجنة تتمثل فيها وزارة الصحة والاقتصاد ونقابات الصيادلة والأطباء وفقاً للسعر الحقيقي للدولار، مبيناً أن عملية التسعير تؤخذ وفقا للصنف الدوائي ومنشئه وسعر الدولار وذلك بناء على الفاتورة التي تتضمن الكمية.
ونفى عبود أن يكون لمنشأ الدواء دور في تحديد مدى فاعلية الدواء، بأن الدواء ذو المنشأ الأوربي ليس بجودة أكبر من الأدوية ذات المنشأ الصيني والهندي، معيداً ارتفاع أسعار الأدوية في الدول الأوروبية إلى فرق تكلفة الإنتاج بين هذه الدول منوهاً بأن فارمكس تأخذ بالتسعير الأرخص، على حين أن الأمور الفنية والجودة تقع مسؤوليتها على عاتق وزارة الصحة.
وأكد عبود أن عودة المعامل للإنتاج أمن وفرة في السوق تتجاوز ٩٥ بالمئة من حاجته الدوائية، مبيناً أنه حتى الأدوية التي فقدت وبعد انتهاج وزارة الصحة لسياسة العدالة السعرية ستعود.
وأكد عبود أن الوضع الدوائي بأفضل حالاته فالأدوية متوافرة وأيضاً بسعر مقبول مؤكداً أن أسعار الدواء في سورية لا تزال الأرخص في العالم كاشفاً أن ٩٠ بالمئة من الأصناف الدوائية تحت سعر ٥٠٠ ليرة، مؤكداً أن العدالة السعرية لمصلحة المستهلك للصنف مبيناً أن عدد المعامل المنتجة تصل إلى ٧٤ معملاً والمتوقفة ١٥ معملاً.
وأوضح عبود انه بالنسبة لمعمل تاميكو تم إنقاذ بعض المعدات والأجهزة ونقلها إلى مكان آخر وهو يعمل حالياً ولكن بطاقة واحد إلى عشرة من الطاقة السابقة كاشفاً أن الوزارة قدمت مشاريع لتأهيل المكان الذي تم النقل إليه إضافة إلى مشاريع أخرى بأماكن مختلفة من البلد.
وبيّن عبود أنه سيتم قريباً تقييم معمل تاميكو وكتلته البنائية وحاجاته وإمكانية إعادته للعمل.
وأعلن عبود توقيع عقود أدوية استيرادية العام الحالي تصل إلى نسبة ٩٠ بالمئة من المناقصات للعام الحالي مؤكداً أن الأدوية السرطانية يتم توفيرها لكن إذا حصلت انقطاعات فهي قد تكون بسبب الشحن أو التحويل.

سرقة حقائب السيدات من راكبي الدراجات

| حماة- محمد أحمد خبازي

استجابت قيادة شرطة محافظة حماة لمناشدات الأهالي وشنت حملة على الدراجات النارية المهربة التي يقودها مراهقون بشكل جنوني.
وبين رئيس فرع المرور في حماة المقدم وليد العجيلي لـ«الوطن» أنه بسبب كثرة الشكاوى المقدمة من المواطنين حول تنامي ظاهرة سرقة شبان يقودون دراجات نارية لحقائب السيدات، وكذلك للسرقات المتكررة للدراجات في ضواحي المدينة يقوم فرع المرور حالياً بحملة مصادرة للدراجات النارية المهربة وقد بلغ عددها لتاريخه ٦٠١ دراجة. وقال: دورياتنا تتمركز أمام مدارس الإناث وأماكن التجمعات وفي أيام العطل في المتنزهات الشعبية في وادي الشريعة والبرناوي وباب النهر وحديقة أم الحسن، مطالباً المواطنين بضرورة الاتصال والإبلاغ عن أي مخالفة لصاحب دراجة نارية.
وفي سياق متصل كشف العجيلي أن عدد المخالفات المنظمة خلال العام الحالي حتى تاريخه بلغ ١١٣٦٣ مخالفة مرورية، وعدد الآليات المحجوزة لدى الفرع ٥١٩ سيارة، على حين وقع ١٤٧ حادثاً مرورياً، أدت إلى ٨ وفيات، وأغلبها مكتشف، وتمت إحالة أصحابها إلى القضاء المختص أصولاً.
وعن سرافيس النقل الداخلي ومشكلاتها بيّن العجيلي أنه لا مشكلة مرورية حقيقة على النقل الداخلي إنما تكمن المشكلة في كسر الخط وتتم متابعة المخالفين من دورياتنا وبشكل دائم وعلى كل الخطوط. ، لافتاً إلى حجز ٥٣ سرفيساً لمخالفتها بعدم الوصول إلى نهاية الخط ولمدة ١٠ أيام حسب القرار رقم ٤٦ الصادر عن مجلس المحافظة.
وأضاف: غالباً يتم كسر الدورة على الخطوط الطويلة مع العلم أننا خاطبنا قيادة الشرطة والمكتب التنفيذي ومديرية النقل الداخلي لتجزئة بعض الخطوط للحد من ظاهرة كسر الدورة ولما تزل الكرة في ملعب مديرية النقل الداخلي لمعالجة هذه المعضلة التي تزداد يومياً من بعض السائقين.

أخطاء بشرية وراء استملاكات طريق دمشق السويداء

| السويداء-عبير صيموعة

فوجئ عدد من مواطني بلدتي خلخلة وأم حارتين ممن تقع أراضيهم على جانبي طريق السويداء –دمشق عند قيامهم بمحاولة بيع جزء من أراضيهم بوجود إشارة رهن على عقاراتهم الخاصة تعود إلى مؤسسة المواصلات الطرقية في السويداء بحجة أنها تقع ضمن مسار تنفيذ طريق دمشق- السويداء رغم وقوع تلك الأراضي في مكان بعيد عن مسار الطريق المذكور، ليتبين فيما بعد أن الاستملاكات التي قامت بها المواصلات الطرقية منذ أكثر من ١٥ سنة بغية تنفيذ المسار الثاني لطريق دمشق –السويداء لم تكن دقيقة وأدت إلى خلق سجال وإشكالية بين المواطنين المتضررين هناك وبين مؤسسة المواصلات الطرقية، هذا ويضاف إلى تلك الإشكاليات عدم حصول أي من الأهالي أصحاب الأراضي ممن جرى استملاك جزء من عقاراتهم بشكل نظامي على بدلات الاستملاك حتى تاريخه لتبقى إشارات الرهن المعضلة الأبرز المسجلة على صحيفة هذه العقارات والتي أدت إلى تجميد كامل العقارات ومنع بيعها أو شرائها حتى تنتهي معاملات بدل الاستملاك عن الأجزاء التي جرى استملاكها من تلك العقارات.
من جهته بين مدير المواصلات الطرقية في السويداء شامل الدعبل لـ«الوطن» أن الخطأ وارد ويمكن أن يكون جراء قيام المصالح العقارية بإرسال مخططات غير دقيقة لمؤسسة المواصلات ما أدى إلى استملاك عقارات بعيدة كل البعد عن تنفيذ مسار الطريق المذكور أو يمكن أن يكون الخطأ بشرياً تم عند نقل رقم الصحيفة العقارية على الخريطة، إضافة إلى عدم قيام دائرة المساحة في مديرية المصالح العقارية بتزويد المواصلات الطرقية بأعمال التحديد والتحرير الجديدة التي جرت في تلك العقارات إضافة إلى عدم تزويدهم بالإفرازات الحاصلة على هذه العقارات والتعديلات على الصحيفة العقارية الأمر الذي أدى إلى خلق تلك الإشكاليات وتفاقمها، علماً أنه سبق لمؤسسة المواصلات الطرقية في السويداء أن قامت بإعداد قرارات تصحيح لهذه العقارات وتم إرسالها لرئاسة مجلس الوزراء لكن لم يجر اتخاذ قرار يبت بإصلاحها وعادت من دون تعديل نظرا لحاجة قرارات الاستملاك إلى مرسوم ما أدى إلى بقاء الضرر على المواطنين.
وطالب الدعبل المواطنين المتضررين من جراء تنفيذ مسار طريق دمشق –السويداء بمراجعة المصالح العقارية والتقدم بطلب تنازل عن الجزء المستملك من عقارهم لدى المصالح العقارية ليتم رفع إشارة الاستملاك، علما أن المواصلات الطرقية قامت بتجهيز جميع المخططات الرقمية للأراضي التي جرى استملاكها لمصلحة تنفيذ الطرق ولاسيما فيما يخص العقارات الواقعة ضمن أخطاء عمليات التحديد والتحرير أو التي جرى استملاكها من دون ذكر الإفرازات الجديدة على الصحيفة العقارية وتم إرسالها إلى المصالح العقارية، إلا أنه وجراء عدم توافر الكوادر الفنية اللازمة لدى المصالح العقارية حصل تأخير بإنجاز هذه المخططات ضمن المديرية.
بدوره قال رئيس دائرة المساحة بمديرية المصالح العقارية رفيق الجباعي: إن أي عمل لا يخلو من الأخطاء موضحاً أن دائرة المساحة قامت بإعداد جميع المخططات الرقمية بناء على طلب المواصلات الطرقية حيث يوجد ضمن تلك المخططات جميع أرقام العقارات المراد استملاكها، علماً أن الدائرة تقوم بإعلام المواصلات الطرقية عن جميع المناطق التي سيتم ضمنها أعمال التحديد والتحرير الجديدة.

١٣ إغلاقاً و٦٥ مخالفاً إلى القضاء في درعا

| درعا- الوطن

أكد مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك في درعا وائل المفلح لـ«الوطن» تركيز المديرية منذ بداية العام الجاري على سحب عينات من السلع المعروضة في الأسواق وخاصة منها الغذائية لتحليلها وبيان مدى مطابقتها للمواصفات القياسية المعتمدة وصلاحيتها للاستهلاك ، مبيناً أنه تم خلال الربع الأول سحب ١٣٩ عينة مختلفة وهي تقارب ما سحب من عينات خلال العام الماضي والبالغ ١٥٦ عينة، لافتاً إلى أنه تبين وجود ٢٩ عينة مغشوشة وغير مطابقة و١٠٠ عينة مطابقة ولا تزال ١٠ قيد التحليل.
وكشف المفلح لـ«الوطن» أنه تم تنظيم ٢٩٢ ضبطاً بالمخالفات الحاصلة في الأسواق، منها ٤٩ لعدم الإعلان عن الأسعار و١٠ للبيع بسعر زائد و٣٤ لتقاضي زيادة في بدل أجر الخدمات من وسائط النقل وغيرها، و٣٤ لإبراز فواتير غير نظامية أو لغيابها تماماً و١١ باللحوم الحمراء والبيضاء للبيع بسعر زائد و٥ للغش والتدليس من خلال بيع مواد غير صالحة للاستهلاك البشري ومنتهية الصلاحية و١٥ بموزعي الغاز ومحطات المحروقات للنقص في الوزن أو الكيل والبيع بسعر زائد، إضافة إلى ضبط بوحدة تعبئة غاز الصنمين للنقص في وزن أسطوانات الغاز المنزلية، و٥ ضبوط بالأفران للاتجار بالدقيق التمويني وسوء صناعة الرغيف والباقي يتوزع على مخالفات متفرقة.
وأشار مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك إلى أنه تم إغلاق ١٣ فعالية حسب الأنظمة والقوانين النافذة بينما أحيل ٦٥ مخالفاً للقضاء المختص، وتمت المصالحة على ١٦٧ ضبطاً.

آروب سورية
السورية الدولية للتأمين ش.م.م.ع

دعوة السادة المساهمين في الشركة السورية الدولية للتأمين آروب سورية المساهمة المغفلة العامة لحضور اجتماع الهيئة العامة غير العادية والتي تقوم مقام الهيئة العامة العادية والمقرر عقده في ٢٠١٨/٤/٢٥

يسر مجلس إدارة الشركة السورية الدولية للتأمين آروب سورية المساهمة المغفلة العامة أن يدعو السادة المساهمين لحضور اجتماع الهيئة العامة غير العادية والتي تقوم مقام الهيئة العامة العادية المقرر انعقاده في تمام الساعة الرابعة مساءً من يوم الأربعاء الواقع في الخامس والعشرين من شهر نيسان لعام ٢٠١٨ في فندق شيراتون (قاعة اشبيليا) لمناقشة بنود جدول الأعمال المتضمن المواضيع التالية:
١- الاستماع إلى تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة للدورة المالية ٢٠١٧ وخطة العمل للعام ٢٠١٨.
٢- الاستماع إلى تقرير مدقق الحسابات عن أحوال الشركة وعن حساب ميزانيتها ومصير الأرباح والخسائر وعن الحسابات المقدمة من قبل مجلس الإدارة والموقوفة بتاريخ ٣١ كانون الأول ٢٠١٧.
٣- مناقشة تقريري مجلس الإدارة ومدقق الحسابات والحسابات الختامية والمصادقة عليها.
٤- اتخاذ القرارات فيما يتعلق بتكوين الاحتياطيات وفق أحكام القوانين النافذة.
٥- زيادة رأس مال الشركة عن طريق ضم قسم من الأرباح المتراكمة المحققة حتى تاريخ ٢٠١٧/١٢/٣١ وتوزيع الأسهم المجانية الناجمة عن هذه الزيادة على المساهمين وتعديل المادة ٨ من النظام الأساسي تبعاً لذلك وبعد الحصول على الموافقات اللازمة اصولاً.
٦- إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة وممثلي الشركة عن أعمالهم خلال العام ٢٠١٧.
٧- المصادقة على تعويضات أعضاء مجلس الإدارة للعام ٢٠١٧ والبحث في تعويضات مجلس الإدارة للعام ٢٠١٨ واتخاذ القرار بخصوصها.
٨- البحث في مكافآت أعضاء مجلس الإدارة للعام ٢٠١٧واتخاذ القرار بخصوصها.
٩- انتخاب مدقق الحسابات للعام ٢٠١٨ وتحديد تعويضاته.
١٠- الترخيص لأعضاء مجلس الإدارة بممارسة أعمال مشابهة و التعاقد مع الشركة وفق أحكام المادة ١٥٢ من المرسوم التشريعي رقم ٢٩ لعام ٢٠١١.
١١- البحث في صلاحيات مجلس الإدارة او من يفوضه المجلس بإجراء عمليات بيع وشراء الأسهم في سوق دمشق للأوراق المالية لصالح الشركة.

يرجى من السادة المساهمين الراغبين بالمشاركة في اجتماع الهيئة العامة المذكور المبادرة إلى تسجيل طلبات اشتراكهم أصالةً أو وكالةً لدى فرع الشركة الكائن في دمشق أبو رمانة مقابل حديقة المدفع مصطحبين معهم وثيقة إثبات الشخصية، ويبدأ التسجيل خلال أوقات الدوام الرسمي للشركة اعتباراً من يوم الأربعاء الواقع في٢٠١٨/٠٤/١١ من الساعة التاسعة صباحاً وحتى الساعة الرابعة مساءً، وينتهي التسجيل في تمام الساعة الرابعة من بعد ظهر يوم الثلاثاء الواقع في ٢٠١٨/٠٤/٢٤ لينتقل التسجيل بتاريخ انعقاد الجلسة في ٢٠١٨/٤/٢٥ إلى فندق الشيراتون بدءاً من الساعة الثالثة مساءً ويستمر حتى الساعة الرابعة مساءً.

في حال عدم انعقاد اجتماع الهيئة العامة غير العادية والتي تقوم مقام الهيئة العامة العادية في تمام الساعة الرابعة مساءً_من يوم الاربعاء الواقع في ٢٠١٨/٤/٢٥ في فندق الشيراتون في دمشق لعدم اكتمال النصاب القانوني يمدد التسجيل بحسب الأحكام الواردة آنفاً إلى الساعة الخامسة مساءً من يوم الأربعاء الواقع في الخامس والعشرين من شهر نيسان من العام ٢٠١٨ لتنعقد هيئة عامة غير عادية جديدة تقوم مقام الهيئة العامة العادية في الساعة الخامسة مساءً من يوم الأربعاء الواقع في الخامس والعشرين من شهر نيسان من العام ٢٠١٨ في نفس المكان وتعتبر الجلسة قانونية بحضور نسبة من أسهم الشركة وفقاً لما هو وارد في نظامها الأساسي والمرسوم التشريعي رقم ٢٩ لعام ٢٠١١ ويعتبر التسجيل للجلسة التي لم يكتمل نصابها ساري المفعول للجلسة الثانية.
وستكون البيانات المالية متاحة لكل مساهم في مركز الإدارة العامة خلال أوقات التسجيل مع العلم أنه يمكن للمساهمين الاطلاع على البيانات المالية للشركة وتقرير مدقق الحسابات على الموقع الالكتروني لهيئة الأوراق والأسواق المالية السوريةwww.scfms.sy.
يحق للمساهم الذي يرغب بتوكيل الغير لحضور الجلسة أن يتقيد بأحكام التوكيل الواردة في المرسوم التشريعي رقم ٢٩ لعام ٢٠١١.
في حال قيام أحد المساهمين ببيع أسهمه قبل اليوم المحدد لانعقاد الهيئة العامة، يفقد حقه في حضور الإجماع.
لمزيد من الاستفسار يرجى الاتصال على الرقم ٣٣٢٩٠١٠ تحويلة ١٠٦٠

رئيس مجلس الادارة